

جمعية الاقتصاد السعودية تمنح جوائز طلابية

Saudi Economic Association grants
student awards

يهدف تعزيز الابتكار والتميز في مجال الاقتصاد، وتشجيع الطلبة على تطوير مهاراتهم في كتابة البحوث العلمية والمقالات الاقتصادية بمستوى رفيع، أعلنت جمعية الاقتصاد السعودية عن منحها جوائز سنوية لأفضل بحوث تخرج ولأفضل مقالات اقتصادية لطلبة المرحلة الجامعية (البكالوريوس) في أقسام الاقتصاد بالجامعات السعودية.

جائزة أفضل بحث تخرج Best graduation research award

جائزة مالية لأفضل 3 بحوث تخرج لطلبة مرحلة البكالوريوس:

- المركز الأول 5000 ريال / المركز الثاني 3000 ريال / المركز الثالث 2000 ريال،
- منح شهادة تقدير، ونشر ملخصات البحوث الثلاثة الفائزة في المجلة العلمية للجمعية.

جائزة أفضل مقال اقتصادي Best economic article award

جائزة مالية قدرها 1000 ريال لأفضل 3 مقالات (فردية) من طلبة مرحلة البكالوريوس مع:

- منح شهادة تقدير مقدمة من الجمعية،
- نشر المقالات الثلاثة الفائزة في "نشرة الاقتصاد" التي تصدرها الجمعية.

شروط المشاركة Participation conditions

1. بحوث التخرج والمقالات الاقتصادية للعام الدراسي الحالي وتكون أصيلة ولم يتم نشرها سابقاً.
2. يشرح كل قسم اقتصاد من طرفه ما يراه كأفضل 3 بحوث تخرج وأفضل 3 مقالات فردية، وترسل البحوث وملخصاتها والمقالات لإيميل الجمعية (sea@ksu.edu.sa) للاختيار بينها.
3. حرصاً على تعزيز النزاهة الأكاديمية وتيسير آليات التقييم وتقديم الملاحظات وضمان الحقوق الفكرية، يجب على القسم ارفاق تقرير التشابه من برنامج iTurnit أو -Turnitin بشرط أن تكون نسبة التشابه أقل من 25%.
4. التاريخ النهائي لإرسال المشاركات هو 31 يوليو من كل عام.

كلمة افتتاحية

Opening Statement



أ.د. أحمد بن عبد الكريم المحميد
(رئيس مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية)

يصدر هذا العدد من نشرة الاقتصاد تزامناً مع إطلاق جمعية الاقتصاد السعودية جائزة "أفضل بحث تخرج" و"أفضل مقال اقتصادي" والتي تُمنح لطلبة الاقتصاد في الجامعات السعودية. تأتي هذه الجوائز إكمالاً لدور الجمعية في دعم وتشجيع البحث العلمي وصقل قدرات الشباب الاقتصادية.

يحتوي العدد على مقال خاص بدور المملكة في دعم المؤسسات المالية العربية بقلم معالي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة لصندوق النقد العربي (سابقاً) د. عبدالرحمن الحميدي، والذي سبق أن تقلد عدداً من المناصب منها نائب محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي)، كما كان عضواً في مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية في الدورة الخامسة.

تضمن العدد أيضاً ملخص لدراسة اقتصادية قياسية عن تأثير التحول الرقمي على الطاقة النظيفة وتغير المناخ والنمو الاقتصادي، وهذا يعكس التزام النشرة في توسيع دائرة الاطلاع على المساهمات العلمية المفيدة، وبالإضافة إلى مقالات اقتصادية عربية، يتضمن العدد مقالة إنجليزية للدكتور مارك ثومبسون عن النمو الاقتصادي من خلال تطوير الشباب السعودي، كما يختتم العدد بعنوانين أوراق علمية منشورة في مجلة الدراسات الاقتصادية.

أخيراً، في إطار توسيع دائرة الدعم لتطوير النشرة يسعدنا انضمام مكتب تعاهد للاستشارات الاقتصادية والمالية كشريك نجاح يهتم بكل ماله صلة بالاقتصاد وبجهود الجمعية في مجال الاقتصاد الوطني، وبهذه المناسبة ترحب الجمعية بأي دعم يُسهم في تحقيق أهدافها العلمية وتقديمها خدمة مجتمعية مميزة.



فعاليات الجمعية

Association Activities

أثر الذكاء الاصطناعي التوليدي في مجال الاقتصاد

مدير الجلسة

د. عبدالمحسن آل الشيخ
عضو مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية

د. سعود المهديب
مؤسس مركز الذكاء الاصطناعي للتدريب

د. أحمد المحميد
رئيس مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية

د. سلطان التركي
مستشار في الاستثمار وكبير في جامعة الملك سعود

أ. داود والبي
مدير إدارة التحليل الاقتصادي في مركز المعلومات الوطني

SDAIA
Saudi Data & AI Authority

أقامت جمعية الاقتصاد السعودية خلال الربع الأول من عام 2024م ثلاث فعاليات قيمة بما يتسق وتحقيق أهداف الجمعية ويخدم المسؤولية المجتمعية للجمعية. يمكن تلخيص هذه الفعاليات في التالي:

1. ندوة بعنوان "الذكاء الاصطناعي التوليدي في الاقتصاد"

أقامت جمعية الاقتصاد السعودية بالتعاون مع سدايا ندوة بعنوان "الذكاء الاصطناعي التوليدي في الاقتصاد" وذلك يوم الأربعاء 15 شوال 1445هـ (24 أبريل 2024م) في المركز الوطني للذكاء الاصطناعي. تضمنت الندوة استعراضاً لإمكانيات الذكاء الاصطناعي التوليدي في الاقتصاد والتقنيات المستخدمة وأبرز التجارب في هذا المجال، بالإضافة إلى خصائص ومزايا تقنياته. وقد شارك في الفعالية من جانب الجمعية كلاً من أ.د. أحمد المحميد (رئيس مجلس الإدارة) و د. عبدالمحسن آل الشيخ (عضو مجلس الإدارة).

2. المشاركة في رعاية المؤتمر الثالث لكليات العلوم الإدارية بجامعة الملك سعود بالتعاون الخليجي

تم تكريم جمعية الاقتصاد السعودية وذلك لمشاركتها في رعاية المؤتمر الثالث لكليات العلوم الإدارية بجامعة الملك سعود بالتعاون لدول الخليج العربية التي استضافته كلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود تحت شعار: "تأثير التحول الرقمي على الاقتصاد والأعمال"، وذلك يوم الثلاثاء 28 شوال 1445هـ (7 مايو 2024م) في قاعة حمد الجاسر بجامعة الملك سعود.

3. دورة تدريبية عن "صناعة المحتوى الإعلامي الاقتصادي"

أقامت جمعية الاقتصاد السعودية في يوم الاثنين 5 ذو القعدة 1445هـ (13 مايو 2024م) دورة تدريبية بعنوان "صناعة المحتوى الإعلامي الاقتصادي" قدمتها مشكورة سعادة د. تهاني عبد الرزاق الباحسين (مدرسة معتمدة وعضوة جمعية الاقتصاد السعودية) وأدارتها أ. أشواق ناصر الجهني (عضوة مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية). وكان الهدف العام من الدورة هو التعرف على الاعلام الاقتصادي وأساليب التحرير الاقتصادي، كما تناولت الدورة عدداً من المحاور منها: المصطلحات الاقتصادية والمهارات اللغوية في الإعلام/ الكتابة الصحفية الاقتصادية مع تطبيق عملي لكتابة المحتوى/ الفرق بين أنواع المحتوى الاقتصادي الإعلامي/ استخدامات الذكاء الاصطناعي في كتابة المحتوى الإعلامي الاقتصادي.

جمعية الاقتصاد السعودية
Saudi Economic Association
1985



دورة تدريبية "صناعة المحتوى الإعلامي الاقتصادي"

إعداد وتقديم د. تهاني عبد الرزاق الباحسين
دكتوراه في الاعلام المتخصص وباحثة في الإعلام الاقتصادي والاتصال المؤسسي
(مدرسة معتمدة وعضوة جمعية الاقتصاد السعودية)

تدير الدورة أ. أشواق ناصر الجهني
عضوة مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية

سابك
عناكس

2024-5-13





دعم المملكة للمؤسسات المالية العربية: صندوق النقد العربي كمثال

The Kingdom's support for Arab financial institutions:
the Arab Monetary Fund as an example

معالي الدكتور/ عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي
المدير العام ورئيس مجلس الإدارة لصندوق النقد العربي (سابقاً)



لا بد من الإشارة والإشادة بالدعم الذي تلقيناه من جميع المسؤولين الذين كنت أتعامل معهم من جميع الدول العربية، ورغبتهم الصادقة في نجاح المؤسسات المالية العربية لقناعتهم أنها الملاذ الأول للدعم قبل اللجوء للمؤسسات الدولية.

أحد تلك التحديات التي كانت ومازالت قائمة في المنطقة العربية هي ليس فقط الانخفاض النسبي لمعدلات النمو الاقتصادي الذي يدعم التوظيف خاصة للجيل الشاب الذي يمثل حوالي 60% من سكان المنطقة العربية، إنما أيضاً عدم شمولية ذلك المعدل لكافة الفئات الاجتماعية والمناطق المختلفة في عدد من الدول.

طلب مني الزملاء في جمعية الاقتصاد السعودية الإسهام في كتابة مقال لنشرة الاقتصاد الصادرة عن الجمعية يغطي تجربة عملي في صندوق النقد العربي الذي يوجد مقره في مدينة أبوظبي، حيث تشرفت بقيادة الصندوق بتشييع من المملكة ممثلة بمقام وزارة المالية السعودية لفترة تقارب العشر سنوات من عام 2014م حتى عام 2023م.

في البداية لابد من الإشادة بالدعم الذي قدمته ولا تزال تقدمه المملكة العربية السعودية ممثلة بمؤسساتها المالية (وزارة المالية والبنك المركزي السعودي) للمؤسسات المالية العربية، حيث تُعد المملكة من أكبر المساهمين في رؤوس أموال تلك المؤسسات. ومن هذا المنطلق، يقوم ممثلو السعودية بدور فعال ومؤثر ابتداءً من مجالس إدارات تلك المؤسسات، وبدور قيادي في العديد من المبادرات الهادفة لتعزيز دور تلك المؤسسات على المستوى العربي كل حسب أهدافه الواردة في نظامه.

لعل أحد الأمثلة الموضحة لدور ودعم المملكة للمؤسسات المالية العربية تبنيتها لمبادرة زيادة رؤوس أموال تلك المؤسسات إبان انعقاد القمة الاقتصادية العربية في المملكة لعام 2013م، وهي مبادرة اتفقت الآراء أن ذلك من الصعب تحقيقه لو لم تتبن المملكة تلك المبادرة لما تمثله من ثقل ودور فاعل ومؤثر. ومن أمثال تلك المبادرات أيضاً مبادرة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي أنيط بالصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي إدارتها. إضافة لذلك، فإن برامج المؤسسات المالية العربية استفادت من مبادرات المملكة المقدمة أثناء رئاستها لاجتماعات مجموعة العشرين (G20) عام 2020م. كما لا يخفى على المتابع دعم المملكة للمؤسسات المالية العربية في المحافل الدولية والاجتماعات الرسمية، حيث تدعو باستمرار صندوق النقد والبنك الدوليين، وغيرهما للمزيد من التعاون والشراكة مع المؤسسات العربية.

كذلك لابد من الإشارة إلى ما تقدمه المملكة من دعم للدول العربية من خلال المؤسسات المالية العربية، ولعل خير مثال على ذلك برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي الشامل لليمن الذي تشرف الصندوق بتصميمه، والإشراف على تنفيذه بتمويل من المملكة يصل إلى مليار دولار أمريكي، ولا يزال البرنامج موضع التنفيذ.

امتازت الفترة التي كلفت بها لقيادة صندوق النقد العربي بعدد من التحديات، التي لا يزال عدد منها قائماً، أضفت تلك التحديات على عملي حيوية ونشاطاً. هنا



صندوق النقد العربي

ARAB MONETARY FUND

وزراء المالية، ومحافظي المصارف المركزية العربية، وهو دعم ممكن أن يطلق عليه مصطلح "غير المسبوق". الثانية: الكفاءة والمهنية العالية للعاملين في الصندوق، وقدرتهم وتفانيهم أن يكون للصندوق دور ريادي على مستوى الوطن العربي منفتحاً ومتعاوناً مع المؤسسات الدولية ذات العلاقة، لذا فإن عدداً من المبادرات على مستوى المنطقة كنا سباقين في إطلاقها بمنطقتنا قبل المؤسسات الدولية.

وأجد نفسي مقصراً إذا لم أشر للجهود التي قام بها المدير العامون السابقون خصوصاً الأستاذ/ سعيد غباش، والدكتور/ عبدالله القويز، ومعالي الأستاذ/ أسامة جعفر فقيه، وسعادة الدكتور/ جاسم المناعي، وأدعو لسعادة الأخ الدكتور/ فهد بن محمد التركي بالتوفيق والسداد في مهامه الجديدة كمدير عام للصندوق.

في الختام، أتقدم بالشكر والعرفان والامتنان لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء - حفظهما الله - على ما تقدمه المملكة من دعم سخي للمؤسسات المالية العربية، كما أتقدم بالشكر للمسؤولين في المملكة خصوصاً مسؤولي وزارة المالية والبنك المركزي على ما تلقينته منهم من دعم طيلة فترة عملي بالصندوق، والله ولي التوفيق.

مما تجدر الإشارة إليه أن عدداً من أنشطة الصندوق وصلت ذروتها خلال فترة أزمة كورونا حيث قدم الصندوق قروضاً وموياً للتجارة العربية البينية تربو على 2 مليار دولار أمريكي، وتدريب عن بعد وصل إلى أكثر من 70 دورة تدريبية في عام 2023 للمسؤولين في وزارات المالية، والبنوك المركزية، ووزارات التجارة والهيئات الإحصائية في الدول العربية.

لقد شرف مجلس المحافظين (خلال فترة عملي) بتكليف الصندوق بإنشاء مؤسسة جديدة هي المؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية (يطلق عليها اصطلاحاً "بنىBUNA") تعنى بتسوية المدفوعات البينية العربية ومع العالم الخارجي بالعملة العربية والدولية، حيث بلغ عدد العملات المدرجة حتى نهاية عام 2023 ست عملات عربية ودولية، وارتبط بأكثر من مئة بنك (مركزي وتجاري)، وهناك اهتمام من بنوك دولية للارتباط بالمؤسسة. تجسّد منصة "بنى" تطبيقاً عملياً لتوجهات مجموعة العشرين لتعزيز كفاءة المدفوعات عبر الحدود، التي كانت المملكة قد دعت إليها أثناء رئاستها للمجموعة، والعمل لا يزال مستمراً لاستكمال هذه الجهود الدولية بمشاركة الصندوق.

وقبل الختام، أرى لزماً الإشارة إلى نقطتين، في رأيي، أنهما مهمتان: الأولى: تثمين الدعم المقدم من مجلس محافظي الصندوق مثلاً بأصحاب المعالي

لذا عمل الصندوق على عدد من المبادرات الرافدة لشمولية وعدالة النمو التي منها على سبيل المثال مبادرة الشمول المالي الهادفة إلى جذب الجميع للاستفادة من الخدمات المالية المقدمة من القطاع المالي الرسمي. وقع الصندوق مع عدد من المؤسسات الدولية مبادرة الشمول المالي في الوطن العربي عام 2017م، تم على أثرها القيام بأنشطة متعددة، وبدء جمع إحصاءات ومؤشرات لقياس مدى التقدم وفق منهجية تناسب أوضاع الدول العربية. وما تمّت ملاحظته بناءً على ذلك في عدد من الدول العربية، إعطاء أهمية بالغة للشمول المالي، وبدء تحقيق تقدم نسبي ملموس يتم قياسه وفق الإحصاءات والمؤشرات المتعارف عليها دولياً.

ومن المبادرات التي عمل الصندوق على الدفع بها مبادرة الاستقرار المالي، فقد بدأ الصندوق إصدار تقرير سنوي عن الاستقرار المالي في الدول العربية، وتصميم منهجية مؤشرات متعارف عليها لقياس التقدم في الاستقرار المالي من سنة لأخرى. كذلك حرص الصندوق على قيادة جهود التحول المالي الرقمي، حيث تم إنشاء مجموعة عمل التقنيات المالية الحديثة، كمنصة لتبادل التجارب والخبرات، ونقل المعرفة بين الدول العربية، كما أصدرت المجموعة عدداً من الأدلة الإرشادية المهمة للمساعدة في توفير المشورة لدعم الانتقال للخدمات المالية الرقمية.

لقد أولى الصندوق الاهتمام أيضاً بمواضيع التمويل الأخضر المستدام، ومواضيع الانتقال للاقتصاد الدائري للكربون، وكذلك تنظيم الصندوق لعدد من الأنشطة التي تغطي مواضيع الاقتصاد الدائري (الذي يمثل أحد مبادرات المملكة أثناء رئاستها لمجموعة العشرين) بالتعاون مع وزارتي الطاقة والمالية السعوديتين، ومركز كفاءة الطاقة بالمملكة، والبرنامج الوطني للاقتصاد الدائري للكربون. ولذا فأحد مخرجات تلك الأنشطة أصبح تعزيز تنسيق مواقف الدول العربية تجاه هذه القضايا في الاجتماعات الدولية.

كذلك باشر الصندوق بتوجيه من مجلس وزراء المالية العرب ومجلس محافظي المصارف المركزية العربية ترتيب اجتماعات لعدد من اللجان، وفتح العمل الجديدة التي جرى إنشاؤها منبثقة عن المجلسين، عززت من دور الصندوق كمنصة للحوار بين صانعي السياسات المالية والنقدية في الدول العربية، في الوقت الذي عزز فيه الصندوق شراكاته مع المؤسسات الإقليمية والدولية، حيث تم توقيع عدد من مذكرات التفاهم.



اقتصاد السعادة

The happiness economy

د. هوازن بنت زامل المقرن

أستاذة الاقتصاد المساعد، عميدة كلية إدارة الأعمال، جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن



تشكل السعادة جزءاً أساسياً من الحياة الإنسانية وقد تم تناولها بشكل واسع من قبل الفلاسفة والباحثين في مختلف التخصصات. وأدى التركيز في الآونة الأخيرة على السعادة وعلاقتها بالاقتصاد إلى إيجاد توجه حديث نسبياً في مجال الاقتصاد يركز على دراسة وقياس السعادة وتحليل تأثيرها على تحسين جودة الحياة عن طريق تضمين مقاييس السعادة في عمليات صنع القرارات الاقتصادية ووضع السياسات العامة.

يعتبر اقتصاد السعادة فرعاً من علم الاقتصاد السلوكي Behavioral Economics الذي يعتمد على تحليل سلوك الأفراد والعوامل النفسية والاجتماعية التي تؤثر على قراراتهم الاقتصادية. وهو يجمع بين الكثير من التخصصات ويضم العديد من الدراسات في الفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع. كانت البداية مع الاكتشاف الجوهري للاقتصاد ريتشارد إيسترلين في عام 1974. تشير "مفارقة إيسترلين" إلى أنه لا توجد صلة بين زيادة معدل دخل الفرد ومتوسط مستوى السعادة للأفراد. وفقاً لهذه المفارقة، يؤثر الدخل على مستوى الرفاهية عند مستوى منخفض من الدخل فقط، ولكن بعد مستوى معين عندما يتم تلبية جميع الاحتياجات الأساسية، يكون للدخل تأثير أقل على رفاهية الأفراد، فإذا تجاوز دخل الفرد حداً معيناً وتم تلبية احتياجاته الأساسية مثل الغذاء والسكن والرعاية الصحية، فإن سعادته ترتبط بجوانب أخرى ليست مادية. كما تشير الدراسات إلى أن زيادة الدخل تزيد سعادة الأفراد في البلدان النامية ذات الناتج المحلي الإجمالي المنخفض، ولكن في البلدان الغنية، يكون للدخل تأثير ضئيل أو معدوم على السعادة.

وبالنسبة لمقاييس السعادة، يستخدم الباحثون أساليب مختلفة من علم النفس وعلم الاجتماع لقياس وتحليل الرفاهية الذاتية، بما في ذلك الدراسات الاستقصائية عن الرضا عن الحياة، والتقييمات النفسية. كما يدعمونها ببعض المؤشرات الموضوعية مثل متوسط الدخل، والحالة الوظيفية، ومستوى التعليم والصحة والعلاقات الاجتماعية والسياسات العامة.

- التركيز على الدخل والاستهلاك بدلاً من الإنتاج عند تقييم الرفاهية المادية. وذلك لتحسين جودة الحياة ورفاهية الأفراد والتي تتمثل أكثر بمستويات الدخل والاستهلاك.
- التركيز على منظور الأسرة للحصول على فهم شامل للرفاهية.
- قياس الدخل والاستهلاك والثروة سويةً لتقييم الاستدامة على المدى الطويل.
- إعطاء أهمية أكبر لتوزيع الدخل والاستهلاك والثروة لاكتشاف التفاوت في المجتمع.
- إضافة الأنشطة غير السوقية (مثل الرعاية المنزلية والعمل التطوعي) في مقاييس الدخل.

هناك عدة دول حول العالم تعتمد على مقاييس السعادة في صنع القرارات التنموية مثل بوتان التي تبنت مفهوم السعادة القومية الإجمالية كمقياس للتنمية بدلاً من الناتج المحلي الإجمالي. والإمارات العربية المتحدة عندما أنشئت وزارة مخصصة للسعادة في عام 2016م. كما وأطلقت نيوزيلندا مؤشر السعادة الوطنية عام 2018م لقياس التقدم الشامل وجودة الحياة. وفي إطار رؤية المملكة 2030م تم إنشاء العديد من المبادرات لتعزيز الرفاهية والسعادة مثل برنامج جودة الحياة وتنمية القدرات البشرية وبرامج التحول الوطني.

بينما تفترض النظرية الاقتصادية السائدة أن الدخل الأعلى يؤدي إلى مستويات أعلى من السعادة أو الرفاهية. وفي كتب الاقتصاد العلمية، يفترض عموماً أن إجمالي المنفعة يرتفع عن طريق الدخل. وقد تم ربط ذلك كمياً لتأكيد العلاقة الإيجابية بين الدخل والسعادة من خلال مراقبة سلوك الناس لاستنتاج المنفعة، بناءً على افتراض أن اختيارات الناس تكشف عن تفضيلاتهم. ولذلك أصبح تركيز الاقتصاديين وصانعي القرار على زيادة الناتج المحلي الإجمالي. ولكن المؤشرات الأساسية في الاقتصاد التقليدي مثل الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة ومعدل التضخم لا تعكس صورة واضحة عن جودة حياة الفرد في دولة ما. فهي تتجاهل الضرر البيئي والتأثير النفسي والعوامل الاجتماعية، ولا تظهر جودة التعليم أو العمل التطوعي وغيرها من الكثير من الأمور المهمة في حياة الأفراد ورفاهيتهم.

التقرير الذي أصدرته لجنة قياس التقدم الاقتصادي والاجتماعي في عام 2009م وكتبه الاقتصاديان جوزيف ستيجليتز وأمارتيا سين وجان بول فيتوسي، يعتبر من أبرز المبادرات المعاصرة التي انتقدت الاعتماد الكامل على المؤشرات الاقتصادية التقليدية وساهمت توصيات هذا التقرير في دعم الاهتمام باقتصاد السعادة من خلال خمس توصيات:



ملخص دراسة

استكشاف تأثير التحول الرقمي على التحول إلى الطاقة النظيفة وتغير المناخ والنمو الاقتصادي لدول مختارة من مجموعة بلدان مصدرة للنفط من خلال منهجية

Exploring the Influence of Digital Transformation on Clean Energy Transition, Climate Change, and Economic Growth among Selected Oil-Export Countries through the Panel ARDL Approach

د. مساهينا ساربدین - د. منال الحاج - د. هند العفیفان

قسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن

المتغير التابع، مع الناتج المحلي الإجمالي للفرد PGDP واستهلاك الطاقة المتجددة REN والاشتراك في الهاتف المحمول MOB ووصول الأفراد للانترنت INT والتعليم ESY والتنمية المالية FD كمتغيرات مستقلة. في النموذج الثاني استهلاك الطاقة المتجددة REN كمتغير تابع، الناتج المحلي الإجمالي للفرد PGDP ومؤشر الكوكب السعيد HPI والاشتراك في الهاتف المحمول MOB ووصول الأفراد للانترنت INT والتعليم ESY والتنمية المالية FD والتوظيف EMP كمتغيرات مستقلة. يأخذ النموذج الثالث الناتج المحلي الإجمالي للفرد PGDP كمتغير تابع، مع مؤشر الكوكب السعيد HPI واستهلاك الطاقة المتجددة REN والاشتراك في الهاتف المحمول MOB ووصول الأفراد للانترنت INT والتعليم ESY والتوظيف EMP كمتغيرات مستقلة.

- الفرضية 1: هناك علاقة إيجابية بين التكنولوجيا الرقمية وتغير المناخ.
- الفرضية 2: هناك علاقة إيجابية بين التكنولوجيا الرقمية والتحول إلى الطاقة النظيفة.
- الفرضية 3: هناك علاقة إيجابية بين التكنولوجيا الرقمية، والتحول إلى الطاقة النظيفة، والنمو الاقتصادي.
طورت الدراسة ثلاث نماذج لاستكشاف العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة من خلال دمج التكنولوجيا كعامل يؤثر على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في هذه الاقتصادات. لتمثيل التأثير البيئي في نماذجنا، نستخدم مؤشر الكوكب السعيد HPI بدلاً من ثاني أكسيد الكربون. في النموذج الأول مؤشر الكوكب السعيد HPI هو

مع تزايد انتشار ظاهرة الاحتباس الحراري والتقلبات المناخية الشديدة، اكتسب دمج مصادر الطاقة الخضراء في محفظة الطاقة العالمية أهمية كبيرة. وفي هذا السياق، يجب على دول أوبك وضع سياسات واضحة تعطي الأولوية للتحويلات في مجال الطاقة الخضراء، وبالتالي تسهيل التقدم نحو خفض انبعاثات الكربون إلى الصفر بحلول عام 2050. ولن يساهم هذا النهج الاستراتيجي في الإدارة الفعالة لتغير المناخ فحسب، بل سيعزز أيضاً تنويع الصادرات داخل مجتمع أوبك. في ظل الحاجة العالمية للحد من آثار تغير المناخ وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة برز التقارب بين التحول الرقمي والانتقال إلى الطاقة النظيفة كنقطة محورية حاسمة للدول المصدرة للنفط.

تبحث هذه الدراسة بشكل شامل في العلاقة بين التكنولوجيا الرقمية، والانتقال إلى الطاقة النظيفة، وتغير المناخ، والنمو الاقتصادي لمجموعة مختارة من الدول المصدرة للنفط - أوبك - تشمل جمهورية الكونغو، إكوادور العراق، إيران، الكويت، نيجيريا، قطر، المملكة العربية السعودية، والامارات العربية المتحدة. بالاعتماد على مجموعة متنوعة من السياقات الاقتصادية والجغرافية. اعتمدت هذه الدراسة على تحليل البيانات المأخوذة من المؤشرات الاقتصادية للبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة من 2006 إلى 2020.

في ضوء استعراض ومناقشة الأدبيات المختلفة في المجال، ولأنه لا يوجد استنتاج واضح بشأن كيفية تأثير التكنولوجيا على تحول الطاقة وتغير المناخ، ولاستكشاف إمكانات التحول الرقمي للانتقال إلى الطاقة النظيفة وتغير المناخ، ونظراً لوجود نتائج متباينة حول الطبيعة المعقدة للعلاقة بين التحول الرقمي واستهلاك الطاقة المتجددة والنمو الاقتصادي، والتي يبدو أنها تتوقف على عوامل مختلفة، بما في ذلك المستوى التنموي للبلاد، والنوع المحدد من الطاقة المتجددة المستخدمة، وإطار السياسات السائدة. طورت هذه الدراسة الفرضيات التالية:

Panel ARDL (PMG) Test نتائج نموذج الانحدار الذاتي للبطءات الموزعة للبيانات

	Model 1		Model 2		Model 3	
	Coefficient	t-Statistic	Coefficient	t-Statistic	Coefficient	t-Statistic
Long Run Equation						
PGDP	-0.0002*	1.9056	-0.0002***	-2.5648	-	-
HPI	-	-	0.4574***	3.9218	-8.539562	-1.054637
REN	-0.5176*	-1.9417	-	-	-257.8968***	-14.00774
INT	0.0382	1.5459	-0.05384***	-2.2627	-36.04164***	-3.486599
MOB	-0.0843***	-4.0180	-0.0138	-0.9038	-21.98105***	-4.398547
ESY	2.1695***	5.4442	-2.5228***	-3.5687	-1757.590***	-12.25489
EMP	-	-	-8.0734***	-2.7949	597.8269	1.431022
FD	0.1407**	2.5133	0.2800**	3.5753	-	-
Short Run Equation						
COINTEQ01	-0.5928***	-5.4134	-0.2124*	-1.7097	-0.405078*	-1.964271
D(PGDP)	-0.0008	-0.8794	-0.0002	-0.9730	-	-
D(HPI)	-	-	-0.1492*	-1.8874	285.4641	1.179213
D(REN)	-22.8945	-0.6858	-	-	2383.576	0.174535
D(INT)	-0.3766	-1.0747	-0.3809	-1.1554	9.938130	0.131026
D(MOB)	0.0677	1.5310	0.0416	-0.9560	-28.71165	-0.691790
D(EYS)	-0.5385	-0.2090	-1.1966	-1.0583	2619.082*	1.874757
D(EMP)	-	-	-3.7572	-0.5076	11573.97	0.870498
D(FD)	-0.2316**	-2.3055	-0.1269**	-0.9802	-	-
C	15.2124*	1.7904	17.7873	1.6480	18159.42	1.109342
@TREND	-	-	-	-	4.489162	0.016299

Source: Authors' calculations. Note: ***, **, and * denote 1%, 5%, and 10% significant levels respectively.



وكشفت نتائج الدراسة أن:

معظم المتغيرات التفسيرية المختارة لها تأثيرات كبيرة على المدى الطويل على المتغيرات التابعة. أيضا اشارت معاملات نماذج تصحيح الخطأ السالبة عند مستويات دلالة إحصائية 1% للنموذج 1 و 10% للنموذجين 2 و 3، إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل. يشير معامل حد تصحيح الخطأ للنموذج الأول إلى أن 59.28% من اختلال التوازن من العام السابق تم تصحيحه مرة أخرى إلى التوازن طويل المدى في العام الحالي. تشير قيم معاملات تصحيح الخطأ للنموذجين الثاني والثالث، على التوالي، إلى أن سرعة التعديل أقل بالنسبة للنموذجين الثاني والثالث حيث بلغت 21.24% و 40.51%.

التأثير الإيجابي لأحد متغيرات التنمية الرقمية، وهو التعليم، على تغير المناخ يدعم فرضية الدراسة ان هناك ارتباط إيجابي بين التكنولوجيا الرقمية وتغير المناخ وهذا يدل على أن تقدم التكنولوجيا الرقمية يساهم بشكل إيجابي في معالجة المخاوف المتعلقة بتغير المناخ في مجموعة دول أوبك المختارة. في حين ان مؤشر الاتصالات كان له اثر سلبي على تغير المناخ، ويمكن أن يعزى ذلك إلى وجود فجوة رقمية داخل الدولة. وبالتالي، فإن التفاوتات الكبيرة في نوعية الحياة والتناقضات التنموية خلال مرحلة الثورة الرقمية تشكل تحدياً كبيراً لاقتصادات أوبك.

التكنولوجيا الرقمية تؤثر سلباً على التحول إلى الطاقة النظيفة على المدى الطويل. وبالتالي، تم دحض الفرضية الثانية "التي تنص على ان هناك علاقة إيجابية بين التكنولوجيا الرقمية والتحول إلى الطاقة النظيفة". ويشير هذا إلى أن زيادة التكنولوجيا الرقمية لا تعزز التحول إلى الطاقة النظيفة داخل دول أوبك. وكما أبرزت العديد من الدراسات السابقة، يمكن استخدام التقنيات الرقمية بشكل فعال للحد من خسائر الطاقة، وتحسين استهلاك الطاقة، وتعزيز إدارة الشبكة. ومع ذلك، ونظراً لاعتمادها الكبير على الوقود الأحفوري والإيرادات الكبيرة المستمدة منه، فقد تظهر الدول الأعضاء في أوبك ميلاً أقل نحو الاستثمار في مثل هذه المبادرات. علاوة على ذلك، فإن البنية التحتية التكنولوجية غير الكافية، وانخفاض معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة الرقمية، وعدم كفاية استثمارات البحث والتطوير تشكل عقبات أمام اعتماد التقنيات الرقمية في العديد من دول أوبك.

مؤشر التنمية المالية يُظهر ميلاً إيجابياً نحو تغير المناخ والتحول إلى الطاقة النظيفة في الاجل الطويل مما يشير الى ان تخصيص الأموال والاستثمارات في الطاقة النظيفة من قبل المؤسسات المالية العامة والخاصة داخل اقتصادات أوبك يمكن أن يعزز التقدم في تحولاتها إلى الطاقة النظيفة.

متغير العمل يؤثر سلباً على التحول إلى الطاقة النظيفة. تختلف هذه النتائج عن النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة، التي تفترض أن التقدم في العمل والتقدم التكنولوجي سيعزز إنتاج الاقتصاد.

وتوضح النتائج أن التكنولوجيا الرقمية لها تأثير سلبي كبير على الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي، فإن الفرضية 3 المطروحة سابقاً، "هناك ارتباط إيجابي بين التكنولوجيا الرقمية وتحول الطاقة النظيفة والنمو الاقتصادي"، مرفوض. وهذا يعني أن انتشار التكنولوجيا الرقمية والتحول إلى الطاقة الخضراء لا يعزز النمو الاقتصادي داخل دول أوبك. ويمكن أن يعزى أحد التفسيرات المحتملة إلى تأثيرات احلال الوظائف المرتبطة بالتكنولوجيا الرقمية. ومع تزايد كفاءة الآلات والبرمجيات، أصبح بإمكانها أتمتة المهام التي كان ينفذها البشر في السابق. وقد يؤدي هذا إلى تفاقم عدم المساواة داخل هذه الاقتصادات. ومن الجدير بالذكر أن عدم المساواة آخذ في الارتفاع في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في السنوات الأخيرة بسبب صعود التقنيات الرقمية.

التحول إلى الطاقة النظيفة يؤثر سلباً في تغير المناخ والنمو الاقتصادي داخل اقتصادات أوبك. وتشير هذه الدراسة إلى أن دول أوبك لم تحقق بعد خطوات كبيرة في هذا المجال، وربما يرجع ذلك إلى اعتمادها الكبير على الوقود الأحفوري باعتباره حجر الزاوية في النمو الاقتصادي. ومن الجدير بالذكر أن البلدان النامية والدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لا يمكنها أن تشهد تأثيرات كبيرة وإيجابية على النمو الاقتصادي إلا عندما تتجاوز عتبة معينة لاستهلاك الطاقة المتجددة. وفي المقابل، في البلدان النامية، يضر استهلاك الطاقة المتجددة بالنمو الاقتصادي إذا انخفض إلى ما دون مستوى معين. لذلك يمكن الاستنتاج أن دول أوبك لم تتجاوز هذه العتبة بعد وعليها اتخاذ إجراءات استباقية لتحقيقها.

النمو الاقتصادي له تأثير سلبي على تغير المناخ والتحول للطاقة النظيفة داخل أوبك. نظراً لاعتماد دول أوبك الكبير على الوقود الأحفوري لاستهلاك الطاقة، فإن هذه الأنشطة تنتج انبعاثات أعلى، مما يساهم في تداعيات بيئية ضارة.

النتائج التي توصلت إليها الدراسة تتضمن عدداً من الدروس والتطبيقات في السياسات العامة. أولاً، يمكن للتقنيات الرقمية أن تساهم في الحفاظ على الطاقة في المباني والمنازل والمرافق الصناعية. ثانياً، يعد تنفيذ بنية تحتية تكنولوجية متطورة أمراً بالغ الأهمية لتعزيز كفاءة الطاقة والانتقال إلى مصادر طاقة أنظف، حيث يصبح الاتصال بالإنترنت عالي السرعة والموثوق ضرورياً لنشر الشبكات الذكية. ثالثاً، يظل تعزيز قوة عاملة ماهرة قادرة على تنفيذ الحلول الرقمية لتحسين كفاءة استخدام الطاقة واعتماد مصادر طاقة أنظف أمراً بالغ الأهمية. ومع ذلك، فإن انخفاض مستويات المعرفة الرقمية قد يشكل تحدياً يتمثل في تدريب العاملين داخل دول أوبك على استخدام الفعّال لهذه الحلول. بالإضافة إلى ذلك، فإن تطوير ونشر حلول كفاءة الطاقة والطاقة النظيفة قد يتطلب مشاركة كيانات أجنبية، مما يترك دول أوبك عرضة لتقلبات الأسعار وانقطاع الإمدادات.

ومن الممكن أن توفر نتائج الدراسة رؤى قيمة للجهات التنظيمية والمنتجين والمستهلكين على حد سواء. مع زيادة عمليات الاستحواذ على شركات الطاقة النظيفة، هناك تحول عالمي متزايد نحو الطاقة النظيفة، ومن المتوقع أن تمثل 95% من توليد الكهرباء بحلول عام 2050. وفي خضم هذا التحول، يتعين على دول منظمة أوبك أن تعطي الأولوية للتنفيذ المبكر لاستراتيجيات تنويع الصادرات من أجل التنمية طويلة الأجل، حتى مع استمرار ارتفاع الطلب على الوقود الأحفوري. ويساعد تنويع الصادرات البلدان على تقليل اعتمادها على صادرات الوقود الأحفوري، وبالتالي تعزيز قدر أكبر من المرونة الاقتصادية في مواجهة الصدمات الخارجية. في الوقت نفسه، يمكن أن يفتح التحول إلى الطاقة النظيفة سبل تصدير جديدة للبلدان في مجال الطاقة المتجددة وتقنيات كفاءة الطاقة والقطاعات ذات الصلة، وذلك من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب على المهارات، وتشجيع البحث والتطوير، والاستثمار في البنية التحتية للطاقة المتجددة.

تكتسب هذه الدراسة أهمية من خلال تقديم فهم شامل لتأثير التكنولوجيا الرقمية على تغير المناخ والطاقة الخضراء والنمو الاقتصادي في سياق أوبك. من خلال تقديم رؤى تجريبية حول العلاقات المعقدة بين التحول الرقمي، واعتماد الطاقة النظيفة، والاستجابات لتغير المناخ، وتساهم في الأدبيات الموجودة حول التنمية المستدامة في عصر التقدم التكنولوجي وانتقال الطاقة. علاوة على ذلك، تؤكد النتائج التي توصلت إليها الدراسة على حاجة صناع السياسات إلى معالجة التحديات المحددة فيها بشكل فعال.

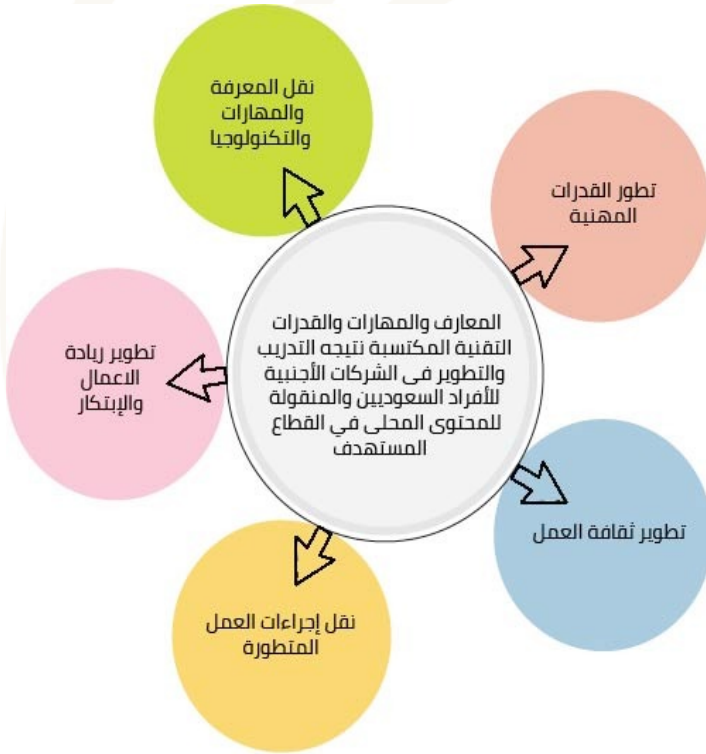


تأثير دخول الشركات متعددة الجنسيات على التدريب وتنمية المهارات

The impact of multinational companies on training and skills development

د. عبدالمحسن بن صالح آل الشيخ
 عضو مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية

المعارف والمهارات المكتسبة نتيجة التدريب والتطوير في الشركات الأجنبية



المصدر: كاتب المقال د/عبد المحسن آل الشيخ

إذن.. كيف يتسنى لصناع السياسات استعراض هذه القرارات وضمان أن الشركات العالمية متعددة الجنسيات التي تأتي إلى المملكة العربية السعودية تساعداً على التقدم، ويحقق عن طريقها الاستفادة لبلدنا ولقطاع والهيئة التي قامت بالتعاقد والشراكة معها؟ والواقع أننا بحاجة إلى وسيلة منطقية للربط بين أهداف هذه العقود والشراكات مع الشريك الأجنبي المتمثل في الشركات الأجنبية العالمية.

حيث توفر الشركات العالمية متعددة الجنسيات أنواعاً مختلفة من برامج التدريب والتطوير التي تختلف في طبيعتها، فعلى سبيل المثال تطوير المهارات الأساسية أو ما يسمى بالمهارات الناعمة، وهي مهارات قابلة للانتقال إلى المتدرب لأنها في الغالب تركز على مهارات العرض والتواصل.

تعد الشركات الأجنبية متعددة الجنسية هي السبيل الرئيسي للاستثمار الأجنبي، ولها دور فعال جداً في هذا الصدد، حيث تسعى الدول ومن ضمنها المملكة العربية السعودية أن تصبح من أهم المناطق الجاذبة التي تشجع المستثمرين والشركات الأجنبية على الاستثمار فيها. لكن يجب أن نعلم أن جميع أنواع العقود مع الشركات العالمية متعددة الجنسيات والمسمى (بالاستثمار الأجنبي) غير متماثلة، إذا ليس الهدف من سياسة هذه الشراكات والعقود هو الاختيار بين الاستثمار المحلي والأجنبي، وإنما الربط بينهما عن طريق سلسلة القيمة المضافة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.

فالأشكال المختلفة من هذه الشراكات والعقود لها آثار مختلفة على التطوير المعرفي والتكنولوجي، والمساهمة الفعالة في برامج التدريب والتطوير لمواطني البلد المضيف، ومن ثم الانعكاس على الجانب الاقتصادي بأكمله، وهذه تستلزم سياسات مختلفة.

لذا، فمن الضروري أن تتجاوز استراتيجية سياسات الاستثمار مسألة جذب الاستثمارات المبدئية، فهذا مجرد جزء ضئيل من الأمر برمتيه. فذلك تأتي الفوائد الحقيقية التي تتحقق للدولة في مرحلة تالية في العلاقة، عندما ينجح البلد المعني (المملكة العربية السعودية) في الاحتفاظ بالاستثمار الأجنبي، وبناء علاقات قوية مع أنشطة الأعمال المحلية، فيكون الاستثمار الأجنبي المتمثل في العقود والشراكات مع الشركات العالمية ليس صفقة، وإنما هو علاقة.

في كافة القطاعات الاقتصادية يمكن للمستثمرين الأجانب (الشركات العالمية متعددة الجنسيات) استقدام رأس المال، وتوفير فرص عمل، والتكنولوجيا المتقدمة، ونقل المعرفة، وتقديم برامج تدريب وتطوير للعاملين السعوديين سواء كانوا مديريين أو مهندسين، أو خبراء، أو مهنيين، حتى تنتقل الخبرات والمعارف، ومفاتيح التكنولوجيا في هذه الصناعات المندرجة تحت هذه القطاعات الاقتصادية إلى الكادر المحلي السعودي. وكذلك من الفوائد التي يمكن جنيها من الاستثمار والشراكة مع الشركات العالمية متعددة الجنسيات مساعدة الشركات المحلية على التكامل مع سلاسل القيمة المضافة العالمية، ودفع النمو الاقتصادي قدماً بصورة عامة.

غير أن هذه الفوائد المحتملة لا تتحقق من تلقاء نفسها، بل تحتاج إلى نموذج متناسق مع طبيعة الصناعة التي تتم فيها الشراكة، حيث إن هناك العديد من المتغيرات التي يكون لها تأثير عند دراسة استراتيجية الشراكات مع الشركات العالمية متعددة الجنسيات والسياسات التي تستلزمها. وليس من الضروري أن يتم التعامل معها جميعاً على قدم المساواة، إذ يكون لأنواع مختلفة من الشراكات (الاستثمارات) تأثيرات مختلفة يجب دراستها.



المعلومات، وتطبيقات المحاكاة في الذكاء الاصطناعي والمجالات التقنية والفنية المحددة إلى آثار إيجابية في صناعات محددة مثل صناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفضاء الجوي.

ومع ذلك، قد تؤدي برامج التدريب والتطوير التي تختص بتطوير المهارات في وظائف محددة مثل علاقات العملاء، أو إدارة المشاريع إلى نتائج أوسع لأن المهارات والمعرفة في هذه المجالات لا تقتصر على أي قطاع صناعي أو قطاع أعمال معين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الآثار غير المباشرة لبرامج التدريب على المستوى المتقدم مثل إدارة المواهب وبرامج القيادة التي تركز على تطوير مهارات كبار المديرين في إدارة المواهب والقيادة لديها تأثيرات جانبية أكبر بسبب قابلية النقل وتطبيق المهارات الإدارية والقيادية في مختلف القطاعات والقطاعات. وبالتالي يمكن القول: إن نوع برامج التدريب والتطوير يحدد نطاق التدفقات المتصلة برأس المال البشري إلى الهيئات المحلية سواء الحكومية وغير الحكومية.

وفي الختام.. مجالات الشراكات والتوطين أدلة تجريبية على أن الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات لديها مساهمات إيجابية في تنمية رأس المال البشري المحلي في الدول النامية مثل المملكة العربية السعودية. هذه المساهمات الإيجابية تحدث بسبب برامج التدريب والتطوير التي تقدمها هذه الشركات العالمية للكوادر المحلية السعودية، والخبرات التي يكتسبونها من خلال الاحتكاك والعمل في تلك الشركات العالمية التي لها عقود ومشاريع في المملكة العربية السعودية.

هذه المنافع التي تحققها الكوادر المحلية السعودية تعود بمنافعها أيضاً على الشركات العالمية متعددة الجنسيات التي قامت بهذه البرامج التدريبية من حيث تحسن الأداء، وزيادة الإنتاجية لأن جزءاً من متلقي التدريب السعوديين يعملون في تلك الشركات. كما تتيح برامج التدريب والتطوير التي تقدمها هذه الشركات العالمية للمديرين والعاملين السعوديين لديها فرصاً للترقية والتقدم الوظيفي، بحيث يمكن لهم البقاء في الشركة الأجنبية لمن أراد ذلك، أو الانتقال إلى مؤسسات ومنظمات سعودية محلية حكومية أو غير حكومية، والحصول على مناصب أعلى وأجور أعلى، ونقل المعرفة والتقنية التي اكتسبها من برامج التدريب والتطوير والخبرات التي تلقوها إلى المؤسسات والمنظمات المحلية السعودية.

ومع ذلك، تعتمد هذه الآثار غير المباشرة على نوع برامج التدريب، على سبيل المثال، تسهم برامج تطوير المهارات في تطوير المهارات الشخصية مثل مهارات العرض والتواصل التي تعد مهارات قابلة للانتقال، وهي مطلوبة من المديرين العاملين في المؤسسات عبر الصناعات والقطاعات. لذلك، من المرجح أن تكون الآثار غير المباشرة لهذه البرامج أوسع، وأن تحدث في الصناعة والقطاع داخلها.

فبرامج التدريب والتطوير التي تركز على البرامج الوظيفية والتجارية والتقنية التي تسهم في تنمية المهارات والمعارف سوف تسهم في خلق وظائف تجارية معينة، ومجالات تقنية محددة تعتمد على نوع مجال المهارات والمعرفة. على سبيل المثال، قد تؤدي المهارات والمعرفة في تطوير برمجيات تكنولوجيا

كما توفر هذه الشركات العالمية برامج تدريب وتطوير فنية وتقنية ذات صلة بوظائف محددة مثل التعامل مع المشاريع المعقدة والمسائل الفنية، كما تقدم برامج متميزة في التدريب في إدارة المواهب لأن هذه النوع من برامج التدريب والتطوير هي مهمة جداً للمراكز القيادية العليا لأنها تزيد من المزايا التنافسية، وكذلك توفر التدريب المهني والتطوير للمديرين المحليين، وهذا النوع من التدريب هو بشكل عام التدريب والتطوير الخاص بالوظيفة، ويتم عقد معظم برامج التدريب والتطوير سواء في البلد المضيف الذي توجد فيه (المملكة العربية السعودية) أو في الخارج كأن يكون التدريب عبر دورات في جامعات عالمية، أو في شركات عالمية في نفس القطاع والتخصص، أو لها اهتمامات ذات علاقة بهذا القطاع.

بالنسبة لبرامج التدريب والتطوير التي تقدمها الشركات العالمية متعددة الجنسيات للمديرين المحليين ضمن فئتين رئيسيتين، برامج قصيرة الأجل وطويلة الأجل. حيث إن البرامج قصيرة الأجل تستغرق مدة ما بين يوم إلى بضعة أسابيع، وتشتمل أمثلة هذه الأنواع من التدريب على برامج تدريب مثل المفاوضات مع العملاء وحل مشاكلهم (يوم واحد)، وكذلك برامج التدريب القصير التحليل للبيانات (2-3 أيام). بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما يتم ترتيب برامج طويلة الأجل لفترة أطول يمكن أن تصل إلى 24 شهراً، فعلى سبيل المثال، برامج القيادة، حيث يتم عقد برامج مثل الماجستير التنفيذية في إدارة الأعمال أو برامج ماجستير إدارة الجودة، أو إدارة المشاريع، وتكون غالباً في البلدان المتقدمة مثل بريطانيا، وأمريكا واليابان أو غيرها من الدول المتقدمة.

هذه البرامج التدريبية لها تأثيرات إيجابية على المديرين والعاملين (الموظفين) المحليين (السعوديين) العاملين في القطاعات كافة سواء الوزارات أو الهيئات الحكومية، أو على القطاع شبه الحكومي مثل الشركات التي تملك فيها الحكومة نسبة تملك عالية، أو على القطاع الخاص، وكذلك على الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات المتعاقدة مع هذه الجهات المحلية. لذا، قد ينتج عن برامج التدريب والتطوير التي تقوم بها هذه الشركات للموظفين والعاملين والمديرين السعوديين فهم أفضل للعمل والأعمال التنظيمية، وزيادة الأداء والإنتاجية، وتطوير الأفكار الإبداعية وحلول المشكلات، وزيادة التفاعل مع الخبراء من دول أخرى.





ما بعد فوضى الاقتصاد...؟

The “Economy Disarray”...What follows?

أ. توفيق أمين مدير

باحث اقتصادي وسياسات عامة (عضو جمعية الاقتصاد السعودية)



واليابان يُمثل “استثناءً لظروف خارجية”! لذا فإن عودتها اليوم دليلاً ملموساً على الابتعاد عن سياسات المدرسة السائدة وسياسات السوق الحر.

فرغم إصرار المدرسة النيوليبرالية على رأيها وتحفظ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تم [إقرار أكثر من 2500 سياسة صناعية](#) خلال العام الماضي، أي نحو ثلاثة أضعاف ما تم في عام 2019، أغلبها من قبل الاقتصادات الأكثر ثراءً وتقدماً، وهي الاقتصادات ذاتها التي كانت سابقاً تنتقدها رغم أنها كانت يوماً ما من أهم أسباب تقدم تلك الدول نفسها [بحسب الاقتصادي هاجون تشانغ](#). أما اقتصادي جامعة كولومبيا الحائز على نوبل للاقتصاد [جوزيف ستيجليتز](#) فيرى بأن حزمة السياسات الصناعية التي أقرتها الولايات المتحدة العام الماضي هي “أمر بدهي كتعويض عن الوقت الضائع بعد تجربة فاشلة دامت أربعين عاماً من السياسات النيوليبرالية”.

كيف يجب أن نتعامل مع الاقتصاد؟

ليس المغزى هنا انتقاد مدرسة فكرية معينة وتفضيل أخرى، ولا حتى الترويج لتدخل الحكومات أو للسياسات الصناعية -رغم أهمية تلك النقاشات-، لكن دعوة لـ “إعادة النظر في رؤيتنا للاقتصاد”. فهو علم سياسة واجتماع مهمما حاول تقليد العلوم الطبيعية كالفيزياء وتنكر بأدواتها التحليلية ومآذجها الرياضية. لا يمكن تبني (نسخ ولصق) أفكار وسياسات اقتصادية لعلم سياسي دون وعي بالايديولوجيات، ولعلم اجتماعي دون فهم طبيعة الاختلاف بين المجتمع ومكوناته. وحتى لا نقع في تحيز “المدرسة الواحدة” مجدداً، يتوجب علينا -بدءاً من التعليم- تبني “تعددية الفكر الاقتصادي” بتحكييم العقل مستفيداً من منظور مختلف المدارس الاقتصادية في صنع السياسات العامة والتحليل الاقتصادي بدلاً من مجرد الانسياق -بحجة تجارب الدول أو رأي الخبراء- وراء سياسات لم تُحقق تطلعات شعوبها، ويُشكك فيها خبراءها، ويتجاهلها صنّاع سياستها، بل ومراجعة السياسات بشكل دائم ووفق ما يقتضيه السياق الاجتماعي والتاريخي والأخلاقي -خاصة ما تم تبنيه تحت مسلمات وتحيزات فكرية انتهت تاريخ صلاحيتها.

والواقع أن 58% من الديمقراطيين الذين تقل أعمارهم عن 30 عاماً لديهم الآن “انطباع إيجابي” عن الاشتراكية؛ بينما نحو 29% فقط يقولون نفس الشيء عن الرأسمالية! قبل أيام (24 مايو)، وقع عدد كبير من كبار الاقتصاديين والخبراء البارزين على عريضة ([يعنوان](#)): “كسب ثقة الشعوب” داعين الحكومات للعب دوراً أكبر في الاقتصاد والابتعاد عن الاعتماد المطلق على “كفاءة السوق” بما يُخالف التيار السائد.

أما أكاديمياً، فقد زاد عدد الاقتصاديين الساخطين على التيار السائد ويمكن أن نرى ذلك في مقال الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل أنغوس ديتون “[إعادة النظر في رؤيتنا للاقتصاد](#)”، الذي استخدم فيه لغة حادة في انتقاد التيار الفكري السائد في الاقتصاد، إذ وصف مهنة الاقتصاد بأنها “في حالة من الفوضى”. وأشار ديتون إلى خمسة مجالات رئيسية أخطأت فيها النظرية السائدة: تجاهل القوة والعلاقات القوية، عدم الاهتمام بالأخلاقيات، الهوس بالكفاءات، والتركيز المفرط على الاقتصاد القياسي.

وبين ديتون أنه “غالب ما يقوم المؤرخون، الذين يفهمون مسائل الاقتران والسببية متعددة الأوجه ومتعددة الاتجاهات، بعمل أفضل من الاقتصاديين في تحديد الآليات المهمة المعقولة، والمثيرة للاهتمام، والتي تستحق التفكير فيها، حتى لو لم تكن تلبي المعايير الاستدلالية للاقتصاد التطبيقي المعاصر”. بل أن المقال نُشر في العدد الأخير (نشرة مارس 2024) من مجلة التمويل والتنمية التابعة لصندوق النقد الدولي، والذي أيضاً خُصص عنوانه لمناقشة موضوع “علم الاقتصاد: كيف ينبغي أن يتغير؟” وهو بمثابة رسالة واضحة إلى الحاجة الملحة لإعادة تقييم الفكر الاقتصادي السائد خاصة بالنظر إلى عناوين مقالات العدد: “[لماذا يجب على الاقتصاد أن يتغير وكيف له ذلك](#)”، “[تجديد الاقتصاد](#)”، و “[بوصلة جديدة لعلم الاقتصاد](#)” وغيرها.

أما تطبيقياً، فبعد أن كان مجرد نقاش “السياسات الصناعية” من المحرمات، لكونها تدخلاً حكومياً واضحاً لدعم قطاعات استراتيجية، وهو ما يجعل المدرسة الليبرالية تصفها بأنها خطيرة وغير فعالة وتُشوه كفاءة توزيع الموارد، وأن نجاحها في دعم تنمية الصين وكوريا

لا تحتاج أن تكون مطلعة على السياسة لتُدرك أن “ترتيب النظام العالمي” يُعاد تشكيله، خاصة في ظل كثرة الأحاديث وإجماع الخبراء الذين تجاوزوا سؤال “هل يتغير النظام العالمي؟” لنقاش تبعات ذلك التغيير سياسياً، اجتماعياً، ثقافياً واقتصادياً. لكن قد يكون السؤال الأهم لنا كإقتصاديين وصنّاع سياسات: ما تبعات ذلك على علم الاقتصاد الذي لا يمكن فصله عن السياسة؟ فهل يتغير الاقتصاد علماً وتطبيقاً؟ وكيف؟

كان التضخم الركودي في أواخر السبعينات أحد أسباب تبني صنّاع السياسة للمدرسة النيوليبرالية، وعلى رأسهم الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، ورئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر. وأصبحت تلك المدرسة هي المهيمنة على الفكر الاقتصادي والسياسات العامة في عديد من دول العالم. ثم فُوجئ العالم بالأزمة المالية في عام 2008م، وبدأ النموذج الاقتصادي النيوليبرالي يُواجه سيلاً من الانتقادات بداية بتسببها في الأزمة، وزيادة عدم المساواة والتغير المناخي وفشل الأسواق في تحقيق وعود التنمية والازدهار للجميع عبر جعل “الكعكة” أكبر. كما كان لبروز فرع الاقتصاد السلوكي دور كبير في ضرب أهم ركائز المدرسة النيوليبرالية: افتراض “عقلانية الفرد” التي تُبرر كفاءة السوق وتُحذر من التدخل الحكومي إلا في أضيق الظروف. رغم تصدع المدرسة النيوليبرالية، إلا أنها استطاعت تحافظ على هيمنتها على السياسات العامة -على الأقل-.

فهل يُعيد التاريخ نفسه وتكون عودة التضخم بعد أزمة كوفيد القشة التي تقصم ظهر النيوليبرالية وتُعيد تشكيل الاقتصاد؟ للإجابة على هذا السؤال، دعونا نستقرئ بإيجاز بعض المؤشرات وانعكاساتها على الأوساط الشعبية والساحات الأكاديمية، وحقل السياسات العامة. شعبياً، يشعر أغلب الأمريكيين بالإحباط من الوضع الاقتصادي، فقد سجل [مؤشر إيدلمان للنقمة](#) مستوى تاريخياً منخفضاً منذ طرحه إذ يرى أغلب الأمريكيين أن الأحوال الاقتصادية لن تكون “أفضل في غضون خمس سنوات”، وأن أربعة من كل خمسة يشككون في أن حياة أطفالهم ستكون أفضل مما كانت عليه لجيلهم. أما أحدث استطلاعات الرأي بحسب [مركز بيو](#)، تشير إلى انخفاض تأييد الرأسمالية بين كل الأمريكيين، وخصوصاً الديمقراطيين والشباب.



اقتصاديات التعليم بين المهنية والاحترافية

The economics of education
between vocational and professionalism

أ.د. أحمد عبدالرزاق سيد عمر

أستاذ جامعي ومستشار اقتصادي وخبير التخطيط الاستراتيجي

تطبيق اقتصاديات التعليم لتوظيف أكثر الإمكانات كفاءة وترشيد النفقات والتوسع في الموارد المختلفة مع الاهتمام بالجودة العالية، وفي ظل الرؤية المستقبلية للمملكة العربية السعودية في التنمية الشاملة ونظراً لأهمية اقتصاديات التعليم في ترشيد الإنفاق وتنويع مصادر التمويل وتوظيف الإمكانات واستثمار الطاقات والموارد البشرية أفضل استثمار، نتطلع لأن يكون هناك قفزة ونقل نوعية في البرامج التعليمية والأكاديمية وبالتالي مخرجاتها وأن تسهم في المواءمة بين مخرجات مؤسسات التعليم وبين هيكل الاقتصاد السعودي ومتطلبات احتياجات سوق العمل.

ولقد أكدت رؤية المملكة على تعزيز قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل متنوعة وضروة الاستثمار في التعليم باعتباره أحد أهم مقومات استدامة تنوع الاقتصاد من خلال تطوير المهارات والقدرات، وتحقيق الاستفادة القصوى منها. وعلى الرغم من الحجم المرتفع لتخصيص الميزانيات للتعليم لتمويل التعليم إلا أنه لا ينعكس إيجاباً على المخرجات التعليمية بالشكل المطلوب ولا يزال يواجه بعض التحديات التي من أبرزها ضعف المخرجات وارتفاع كلفة الخدمة التعليمية وتزايد حجم الإنفاق على التعليم ولا تزال الفجوة بينه وبين متطلبات احتياجات سوق العمل. ونظراً لدور اقتصاديات التعليم في الارتقاء بالمؤسسات التعليمية والاستفادة من مخرجاتها في سوق العمل وصولاً لهدف التنمية الشاملة، أصبح ينظر إلى اقتصاديات التعليم على أنها استثمار مهم في النشاط الاقتصادي للدولة ويساهم بصورة فعالة في النهوض بمستوى الفرد والمجتمع معاً.

أولاً- مفهوم وتعريف اقتصاديات التعليم:

1. مفهوم اقتصاديات التعليم:

ما كان ليظهر فرع خاص باقتصاديات التعليم لولا العلاقة المتينة بين الاقتصاد والتعليم، فمن جهة يساهم مستوى التعليم في تحديد مستوى إنتاجية العمل ومن ثم في مستوى النمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى يتحدد مستوى الإنفاق على التعليم، ومن ثم مستوى التعليم ذاته، بمستوى التطور الاقتصادي في البلد المعني. ومن الملاحظ أن مستوى التعليم في الدول المتقدمة الغنية أعلى من مثيله في الدول النامية والسبب الرئيس في ذلك يرجع إلى المخصصات التي توفرها البلدان المتقدمة للإنفاق على التعليم، من ناحية أخرى يوفر النظام التعليمي إعداد القوى العاملة كميّاً وكيفياً. فتجد المؤسسات الاقتصادية حاجتها من العاملين في سوق العمل.



والاقتصادية. ومن أهم الأهداف التي تسعى إليها المملكة ممثلة في وزارة التعليم:

1. توفير تعليم شامل ذي جودة عالية لجميع فئات المجتمع للإسهام في بناء رأس المال البشري.
2. رفع مستوى الإنتاج الفكري والمعرفي والمهاري والسلوكي لتكوين رافد يحقق التوازن في استهلاك الموارد الطبيعية.
3. العمل من أجل المحافظة على الموارد الطبيعية والاقتصادية بما يضمن استمرارها للأجيال القادمة.

لقد شهدت العملية التعليمية في المملكة نمواً كبيراً من خلال المبادرات والمشاريع والبرامج التي تسلط الضوء على بعض التحديات التي تواجه التعليم والتي تحد من جاهزية الشباب لمتطلبات سوق العمل المستقبلي المحلي والدولي ومنها ضعف مواءمة مخرجات التعليم ونواتج العملية التعليمية مع متطلبات سوق العمل المتنامية والالتحاق بالتخصصات والدرجات العلمية غير المطلوبة بسوق العمل، إلى جانب قلة الخبرة المهنية والتطبيقية في المجالات ذات الطلب المرتفع، بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة.

إن تحقيق التنمية الاقتصادية في التعليم للنهوض بالمجتمع يستوجب تحسناً مستمراً للنظم والمؤسسات التعليمية وعليه نقيس رقي المجتمعات وتقدمها، وذلك لأن العنصر البشري هو الركن الأساسي المتحكم في العملية الاقتصادية، وأنه لا بد من الاستفادة من

للتعليم جانب اقتصادي لا يقل أهمية عن الجانب العلمي، يتمثل في حاجة المؤسسات التعليمية وحاجة المتعلمين للجانب المادي ولا غنى للمجتمع عن المخرجات التعليمية ذات الجودة والكفاءة، ومن هنا جاءت الحاجة لاقتصاديات التعليم؛ العلم الذي ينظر للتعليم من خلال منظور اقتصادي، فهو يسعى للتعليم مع تحقيق الأهداف الاقتصادية ويهتم بتحليل العائد المادي من التعليم وفق التكلفة والإنتاجية، بمعنى قياس المخرجات في ضوء المدخلات.

ومواكبة التطورات العالمية المعرفية والاقتصادية المعاصرة تعتبر من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات التعليمية في جميع دول العالم منذ بدايات القرن الحادي والعشرين. ليست المواكبة فحسب، بل قدرة المؤسسات التعليمية أيضاً على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة للمجتمعات فضلاً عن مواءمة المخرجات التعليمية لسوق العمل بأن يكون طلاب أي جامعة هم مخرجات الجامعة لسوق العمل.

إن أعظم ما يملكه الإنسان حلمه الكبير بتعليم ابنائه لذا الاستثمار في التعليم يأتي في المرتبة الأولى قبل الاستثمارات الأخرى. لذا نجد أغلب الدول تخصص جزءاً كبيراً من موازنتها على التعليم وذلك للنهوض بالإنسان وتنميته لكي ينعكس إيجاباً على المجتمع والدولة بشكل عام والاقتصاد بشكل خاص غير مباشر. رغم أن إنفاق الدول على التعليم يختلف من دولة لأخرى، لكن في جميع الحالات نجد أن التعليم مكلف ومرهق للموازنة في معظم الدول.

والمملكة العربية السعودية كغيرها من الدول تسعى إلى تحقيق رؤيتها المستقبلية في تنمية وتطوير التعليم المستدام للوصول إلى تنمية اقتصادية تحقق متطلبات الحاضر بكفاءة وتفي بتطلعات المستقبل وتحسن جودة الحياة دون تهديد للموارد الطبيعية



6. يساهم في توضيح عدد من المفاهيم والحقائق والممارسات الاقتصادية في الميدان وتطويعها للعمل التربوي التعليمي الفكري والمعرفي.
7. يتوجب على القائمين على التعليم بوضع سياسات التعليم وخططه وبرامجه ومشاريعه بالاستعانة بالنظريات والقواعد الاقتصادية.
8. يظهر الجهد التعليمي لأي بلد بمقدار ما تخصصه الدولة من ميزانياتها من أجل التعليم
9. يسمح باستشراف المستقبل في التعليم في ضوء الموارد اللازمة للتعليم والبحث عن مصادر تمويل جديدة.

ثالثاً- أهداف اقتصاديات التعليم:

أخذ الاهتمام بالتعليم وأهدافه في القرن الحادي والعشرين اتجاه جديد يتمثل في المزيد من دراسة الوظيفة الاقتصادية للتعليم بجانب العناية بالوظائف الخلقية والثقافية والتعليمية. وبذلك أصبحت اقتصاديات التعليم لها أهدافها العامة والخاصة حيث تمثل أحد الموضوعات الرئيسة في مجال علم الاقتصاد وكذلك لدى المتخصصين في علوم التعليم وأصبح هذا الاهتمام بالتعليم وأهدافه يمثل موضوع دراسة قائم بحد ذاته، بل وأصبح تخصص يجمع بين علم التربية والتعليم وعلم الاقتصاد.

وبالرجوع إلى العديد من الدراسات والمراجع نجد أن عناية الاقتصاديين الخاصة بالتعليم وبدراسة آثاره الاقتصادية ترجع إلى أهداف وعوامل متعددة كان من أهمها:

- دور التعليم المتزايد في دفع عملية التقدم والتنمية الاقتصادية حيث أثبتت الأبحاث المتعددة أن الإنفاق على التعليم يمثل استثماراً للموارد البشرية بجانب كونه يمثل خدمة استهلاكية.
- ومن أهم الأهداف التي يسعى علم اقتصاديات التعليم لتحقيقها هي:

1. رفع مستوى الكفاية الاقتصادية للتعليم، وذلك من خلال التوظيف الأمثل للإمكانات وزيادة الموارد المخصصة للتعليم لضمان الجودة.
2. إيجاد مستثمرين فاعلين يدخلون كشركاء مع ما تتبناه الدولة من مشاريع في المجال التعليمي.
3. التخطيط الجيد لكل البرامج التعليمية التي تسعى لتحقيق اقتصاد استثماري جيد.
4. شجيع المجتمع المحلي على المشاركة الفعالة في كافة المشاريع التربوية التعليمية
5. نشر ثقافة الاقتصاد التعليمي مفهوماً وعملاً في كافة أجهزة الوزارة والتوعية بأهمية البعد الاقتصادي في اتخاذ القرار التربوي.
6. ضرورة توفير برامج تدريبية تعزز ثقافة الاستثمار في العنصر البشري عن طريق التعليم.
7. العمل على تفعيل مراكز الأبحاث والتطوير في المؤسسات التعليمية وتشجيع الإبداع والابتكار
8. السعي لتقدير الاحتياجات من القوى العاملة في سوق العمل والعمل على مواءمتها مع الحاجات.

وفي الختام؛ نقول إذا أردت أن تحصد سنة فازرع قمحاً، وإذا أردت أن تحصد عشر سنوات فاغرس شجرة، وإن أردت أن تحصد مئة سنة فعلم الإنسان. وتشير هذه الحكمة إلى مفهوم يعادل ما تعارف الاقتصاديون على تسميته بالاستثمار في رأس المال البشري ونشير إلى أن الاستثمار في التعليم هو الذي يفسر ما تتميز به ظاهرة النمو والتنمية الاقتصادي في البلدان المتقدمة، وأن مفتاح الاستثمار البشري يكمن في التعليم.

وتعد درجة المواءمة بين مخرجات نظام التعليم وحاجات الاقتصاد الوطني من اليد العاملة أحد معايير مستوى تطور النظام التعليمي، يضاف إلى ذلك التشابه الكبير بين القطاع التربوي والقطاع الاقتصادي فكلهما يشتمل على عمليات إنتاجية واستهلاكية. فالتعليم في جزء منه عملية إنتاجية يشترك فيها المعلمون والطلبة والإدارة والمناهج والتقنيات ورؤوس الأموال لإنتاج مخرجات من المعارف والمهارات يحصل عليها الخريجون لتوظيفها في الأعمال الاقتصادية والحصول منها على دخل معين، كما أنه في جزء آخر منه عملية استهلاكية تتضمن تلبية حاجة المتعلمين إلى التعلم والمعرفة. وهكذا يجري تحليل العملية التربوية تحليلاً اقتصادياً من حيث المدخلات والمخرجات والعائد المترتب عليها إضافة إلى الحاجة التي تشبّعها.

2. تعريف اقتصاديات التعليم:

يعرف اقتصاديات التعليم بأنه: علم يدرس أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية مالياً وبشرياً وتكنولوجياً وزمنياً، من أجل تكوين البشر بالتعليم والتدريب في المجتمع التي يعيشون بها في الحاضر والمستقبل، لتحقيق أحسن توزيع ممكن لهذا التكوين.

وعرفه الكاتب بأنه: فرع من فروع علم الاقتصاد يبحث في الجوانب الاقتصادية للعملية التعليمية والتربوية مما تتضمنه من تعليم وتدريب في جميع المراحل، وكذلك تدريب العاملين ويهتم بدراسة تكاليف التعليم ومردوده وبالعلاقة بين النفقة والمنفعة سواء على المستوى الفردي أو المؤسسة. فهو "عملية تدريب وتطوير وتنمية المعرفة والمهارة والفكر والسلوك عن طريق التربية النفسية".

ثانياً- أهمية اقتصاديات التعليم:

يُعد علم اقتصاديات التعليم أحد فروع علم الاقتصاد العام، حيث بدأ الاهتمام به كعلم من قبل علماء الاقتصاد (البحث في الماديات (ثم بدأ علماء التربية بالبحث في الجوانب الاجتماعية والنفسية والتربوية المتعلقة بهذا العلم، فنتج علم اقتصاديات التعليم كثمرة جهود متفاعلة بين علماء الاقتصاد والتربية والتعليم).

تبرز الحاجة لعلم اقتصاديات التعليم من خلال بعض الأسباب التي زادت في أهمية علم اقتصاديات التعليم:

1. تزايد نفقات التعليم بسبب ارتفاع الأسعار العالمية مقابل ارتفاع التكاليف المقدرة لأداء المهام التعليمية وإنجاز أهدافه، وما يعترضه من ترشيد تلك النفقات واستثمارها لتحقيق أقصى المنافع.
2. اعتبار التعليم عملية استثمارية شأنها شأن صور الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى وله عائد اقتصادي فضلاً عن العوائد الاجتماعية مما يقتضي إخضاع التعليم لنظريات وأساليب التحليل الاقتصادي لتحسين أدائه ورفع كفاءته وتحقيق أكبر عائد مادي من الاستثمار.
3. تصاعد الطلب الاجتماعي على مختلف أنواع التعليم والتدريب بسبب الزيادة السكانية المقتزنة بحاجات العيش والعمل في الحياة وما يستلزم ذلك من توفير الإمكانات للتوسع في التعليم.
4. مكن مفهوم علم اقتصاديات التعليم حكومات الدول والمسؤولين عن التعليم من توزيع مخصصات التعليم والموارد الأخرى على أنواع التعليم والأوجه المختلفة للاستخدام تبعاً لأهميتها
5. ظهور نظم تعليمية متخصصة بأساليب متطورة تستدعي التسلح بالنظرة الاقتصادية لتطوير أكثرها ملاءمة ومردوداً وأقلها كلفة للوصول إلى أعلى ربح بأقل التكاليف.

التعريف بالمحاسبة الاقتصادية (القومية)

Introduction to economic (national) accounting

د. أحمد زكريا زكي عصيمي

أستاذ المحاسبة المشارك- جامعة الملك سعود

- النظام الأول: والذي قدم إلى الأمم المتحدة عام 1947م تحت عنوان "قياس الدخل القومي وتصميم الحسابات الاجتماعية".
- النظام الثاني: والذي قدم إلى المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي عام 1950م تحت عنوان "النظام المبسط للمحاسبة القومية".
- النظام الثالث: والذي قدم إلى المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي عام 1952م تحت عنوان "النظام النمطي للمحاسبة القومية".
- النظام الرابع: والذي قدم إلى الأمم المتحدة عام 1953م تحت عنوان "نظام الحسابات القومية والجداول الملحقه" والذي عرف باسم اختصار للتسمية الإنجليزية للنظام A System of National Accounts and Supporting Tables.

هذا، وقد قدم نظام الأمم المتحدة القديم للحسابات القومية الصادر عام 1953 إطاراً منسقاً لتسجيل وعرض التيارات الرئيسية المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك والتراكم والتجارة الخارجية، وقد شمل هذا الإطار ست حسابات وإثنى عشر جدولاً، وقد اهتم هذا النظام بالتدفقات معبراً عنها في شكل نقود بالأسعار الجارية، ولم يتعرض لمشاكل عمل تقديرات بالأسعار الثابتة، وكان الغرض الأساسي منه هو إعطاء أساس موحد لإعداد التقارير الخاصة بإحصاءات الدخل القومي.

- النظام الخامس: وهو تعديل لنظام عام 1953م وقدم إلى الأمم المتحدة عام 1968م تحت عنوان "نظام الحسابات القومية" - "A System of National Accounts".

نتيجة لقصور نظام عام 1953م، وذلك بتركيزه على قياس الدخل القومي فقط، واعتماده على التوبيع الوظيفي (إنتاج - استهلاك - استثمار) فقد اتجه العمل



مبسّطاً، بشكل يتيح التعرف رقمياً على مختلف مظاهر هذا الاقتصاد بمختلف قطاعاته، ومدى إمكانية تطويره مستقبلاً.

هذا ويعتبر وجود نظام للحسابات القومية ضرورة لا غنى عنها سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية. ففي الدول المتقدمة، يعتبر نظام الحسابات القومية ضرورة لازمة لرسم السياسات واتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة، أما في الدول النامية فيعتبر نظام الحسابات القومية من الأساسيات التي يعتمد عليها عند إعداد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتابعتها.

ونتيجة للأهمية البالغة والكبيرة للمحاسبة الاقتصادية بذلت بعض المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والمنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي وغيرهما جهوداً كبيرة لوضع نظام موحد للحسابات القومية. ولقد أسفرت هذه الجهود عن ستة أنظمة هي:

تعتبر المحاسبة الاقتصادية (أو القومية) نظاماً من نظم المعلومات المحاسبية، وفرع من فروع المحاسبة، وأداة من الأدوات الهامة في الفكرين المحاسبي والاقتصادي، وذلك باعتبارها أداة لقياس نتائج النشاط الاقتصادي على مستوى الوحدة المحاسبية الكلية (المجتمع) خلال فترة زمنية معينة في شكل مقاييس إجمالية وتفصيلية، لتقييم أداء الوحدة المحاسبية الكلية (المجتمع) وقياس رأس المال القومي والثروة القومية، وقياس نتيجة تعامل الوحدة المحاسبية المحلية (المجتمع) مع الوحدات المحاسبية الخارجية (العالم الخارجي)، ومن ثم إمكانية استخدام هذه النتائج في وضع السياسات الاقتصادية المختلفة، وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو أفضل ما يكون في ظل ندرة الموارد المتاحة، والعمل على استغلالها أفضل استغلال ممكن.

فالمحاسبة الاقتصادية (أو القومية) تهدف إلى إعطاء المسؤولين عن إدارة الاقتصاد القومي عرضاً رقمياً كاملاً



في نظم الحسابات القومية الموجودة وقتئذ.

وبعد مرور 25 سنة من صدور نظام عام 1968 صدر نظام الحسابات القومية عام 1993 شاملاً ست حسابات رئيسية تندرج منها بعض الحسابات الفرعية. ويشتمل هذا النظام على بعض الملامح التي تميزه عن الأنظمة السابقة أهمها ما يلي:

1. يعطى نظرة شمولية للاقتصاد القومي من خلال بيان السلوك الاقتصادي لكافة جوانب الاقتصاد القومي.
 2. يعتبر نظام دولي للحسابات القومية، وذلك بعد المجهودات التي بذلت للتقريب بين نظام الحسابات القومية SNA والنظام المادي للإنتاج MPS.
 3. يعتبر نظام مرّن، أي يمكن مواءمته ليصلح للتطبيق في كافة الدول، مهما اختلفت هياكلها الاقتصادية والاجتماعية.
 4. يبرز دور الإحصاءات القومية في ترشيد التخطيط الاقتصادي ورسم السياسات واتخاذ القرارات الاقتصادية وعمل المقارنات الدولية.
 5. يتصف النظام بالبساطة والوضوح والقابلية للتطبيق، والأخذ في الحسبان كافة الظروف والمتغيرات المختلفة المستجدة على الصعيد العالمي.
- وفي الختام، من الجدير بالذكر أنه مع الأهمية الكبيرة لفرع المحاسبة الاقتصادية لكافة الدول سواء المتقدمة أو النامية، نلاحظ ندرة الكتابات العربية وحتى الأجنبية عن هذا الفرع من العلوم سواء من كتاب المحاسبة أو كتاب الاقتصاد، والذي قد يرجع إلى قلة إكتراث بعض الجهات الحكومية بالحسابات القومية رغم دورها المحوري في قياس نتائج النشاط الاقتصادي للدول.

أجريت بعد عام 1968م على توسيع النظام ليشمل الحسابات الإقليمية وإحصاءات البحث والتطوير، ونظاماً متناسقاً للإحصاءات الديموغرافية والتعليمية وإحصاءات قوة العمل وغيرها من الإحصاءات الاجتماعية التي ترتبط بالحسابات القومية. هذا بالإضافة إلى الحاجة إلى جهود فعالة للتقريب بين نظام الحسابات القومية SNA والنظام المادي للإنتاج MPS بحيث يرتبط كل منها بالآخر.

هذا، فضلاً عن أن نظام عام 1968م وضع للتطبيق المباشر في الدول المتقدمة، حيث تتوفر الإحصاءات اللازمة لتطبيق النظام، وحيث تتوافر حسابات منتظمة بالوحدات الاقتصادية المختلفة التي تتكون منها هذه الدول، وحيث الاقتصاد النقدي المتقدم، ولكن لا يصلح للتطبيق برمته في الدول النامية، والتي لم تكامل بعد أجهزتها الإحصائية بالصورة التي تمكن من توفير كافة البيانات اللازمة لتطبيق النظام، ولا تتوافر الحسابات المنتظمة لكافة قطاعات الاقتصاد القومي، بالإضافة إلى خروج كثير من المعاملات عن نطاق التبادل السوقي وصعوبة حصر وتقييم هذه المعاملات، الأمر يستوجب محاولة موازنة النظام لظروف هذه الدول.

لذا، اقترح النظام الصادر عام 1968م وسائل معينة قد تجدها الدول النامية مفيدة لمواءمة النظام في ضوء متطلباتها واحتياجاتها وظروفها الخاصة، حيث اقترح النظام تصنيفات معينة وحسابات وجداول إضافية لخدمة أغراض التخطيط وتقييم وتطوير النمو الاقتصادي في هذه الدول. ولما كانت الهياكل الاقتصادية والاجتماعية تختلف من دولة إلى أخرى، بل قد تختلف في نفس الدولة من وقت إلى آخر، فإن نظام الحسابات القومية الذي يلائم دولة معينة قد لا يلائم دولة أخرى، بل قد لا يلائم نفس الدولة عند تغير ظروفها الاقتصادية والاجتماعية.

- النظام السادس: النظام الدولي للحسابات القومية الصادر عام 1993:

نظراً لأهمية الحسابات القومية في التحليل والتخطيط الاقتصادي، فضلاً عن دورها في إجراء المقارنات المكانية والزمانية سواء المحلية أو الدولية، وتوفير البيانات اللازمة للمنظمات الدولية فقد كلفت بعض المنظمات الدولية - الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وصندوق النقد الدولي، ودول الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي - بعض اللجان التابعة لها بوضع نظام موحد للحسابات القومية يلائم - إلى حد ما - ظروف كافة الدول ويتلافى أوجه القصور

خلال السنوات من عام 1953م حتى عام 1968م إلى إدخال تحسينات متتابعة في نظام عام 1953م باعتبار هذا النظام خطوة على الطريق لإرساء إطار واضح ومختصر يتم من خلاله تنظيم البيانات الإحصائية الضرورية، لتحليل العمليات الاقتصادية في كل مجالاتها. وقد أخذت هذه التحسينات اتجاهين: الأول هو تعديل وتوسيع الحسابات القومية، والثاني هو بناء نماذج اقتصادية مفصلة لتقابل الحاجة المتزايدة للتحليلات الاقتصادية، كما بذلت عناية فائقة لعمل تقديرات بالأسعار الثابتة للتعبير عن تيارات الناتج الأساسية ومكوناته.

وقد نتج عن هذه المجهودات صدور نظام الأمم المتحدة المعدل عام 1968م شاملاً ست حسابات ومئاني وعشرون جدولاً وستة أسس للتقييم، معتمداً على التوزيع الوظيفي (إنتاج - استهلاك - استثمار)، والتوزيع القطاعي (قطاع الأعمال - القطاع الحكومي - قطاع الهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات - القطاع العائلي - قطاع العالم الخارجي). وكان نظام عام 1968م يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها ما يلي:

- إرشاد الأجهزة الإحصائية وخاصة في الدول النامية لتحسين وتطوير برامجها الإحصائية، وإعداد الإحصاءات الاقتصادية التي تمكن من إعداد مجموعة الحسابات القومية.
- توفير أساس شامل ومفصل للمفاهيم والتعاريف المرتبطة بالحسابات القومية، وكذلك التصنيفات الأخرى اللازمة لتخطيط جمع وتركيب الإحصاءات الأساسية، الأمر الذي يؤدي إلى إزالة الكثير من الخلط بين المفاهيم المختلفة، وتصويب التوجيه المحاسبي، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الثقة في الاعتماد على البيانات التي يوفرها نظام الحسابات القومية.
- توفير البيانات اللازمة لاستيفاء التقارير الدولية الخاصة بالحسابات القومية.

وقد جرى العمل بعد عام 1968م إلى إدخال تحسينات متتابعة في نظام الحسابات القومية الصادر عام 1968م، حيث أن هذا النظام لم يقدم تعاريف كاملة أو حسابات وجداول موحدة للميزانيات القومية والقطاعية، فقد اقتصر نظام عام 1968م على تصوير كيفية إدخال هذه الميزانيات في إطار نظام الحسابات القومية، وشرح هيكليها ومفاهيمها فقط. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ركزت المجهودات التي





Economic Growth Through Saudi Youth Development

Dr. Mark C. Thompson

@ThompsonMarkC

Head of Socioeconomics Program at King Faisal Center for Research & Islamic Studies, Riyadh



Around 2012, when I was an assistant professor at King Fahad University for Petroleum & Minerals (KFUPM), I recall many of my male undergraduate students telling me that they, or their friends, had set up online clubs related to their personal interests as “no one provides anything for us to do”; examples included art and book discussion groups. What was significant about this development among young Saudis was that in the years following the launch of Vision 2030 in April 2016, a realization emerged among many of these well-educated young nationals that they could ‘monetize’ these interests and develop their ‘hobbies’ into start-ups. For instance, a group I knew with an interest in photography established a successful wedding photography start-up in their Eastern Province local town. In consequence, this conversion of hobbies into start-ups led directly to the entrepreneurship trend witnessed across the Kingdom in recent years.

What we can learn from the above story, is that young Saudis have always been aspirational, even before the launch of the Vision, and willing to contribute to national economic development, despite not always being aware that they were doing so. Indeed, my experience teaching and mentoring young Saudis over many years has taught me that a great many of these young nationals’ desire to be mentored, often without realizing that this is what they want (or need) due to a lack of exposure to mentorship programs or similar. And yet, even prior to the Vision, it was crystal clear that national economic development via the diversification of the Saudi economy was dependent on the Kingdom utilizing, and directing, its greatest recourse to maximum effect; namely its predominantly young well-educated and entrepreneurial population who constitute one of the principal economic drivers in the transition from an oil-based economy to a diversified knowledge economy in line with the goals of Vision 2030.

Nevertheless, there is no discrete isolated cohort labeled ‘Saudi youth,’ and therefore, young nationals should be engaged on the individual, family, and/or community level. Moreover, engaging youth needs to be a two-way street, which signifies that there must be meaningful engagement by both public and private sectors and/or institutions. We also need to think beyond a simple ‘one size fits all’ framework of designing initiatives to engage youth (as was done many times before

with mixed results) that only target elites in the main urban centers who are not representative of Saudi youth as a whole.

Effective youth engagement can be achieved through having a wider shared vision that encompasses diverse constituencies in multiple locations. This means that both public and private sector systems acknowledge, make space for, and incorporate these varied perspectives into numerous different policy areas. Addressing youth requirements and concerns across Saudi Arabia’s thirteen administrative regions represent both the biggest challenge and greatest opportunity in terms of the ‘youth dividend’ for the government’s youth policies to be effective. After the Vision, there has also been recognition that government policy has been moving towards preparing for the end of the current socioeconomic transition and beginning preparation for the next. In many ways Vision 2030 is the brand that represents these far-ranging transformations, ones that will continue far beyond the year 2030 itself. In consequence, youth policy is critical in this regard, as young nationals of both genders and from all walks of life, have frequently been at the ‘cutting edge’ of the first wave of reforms and will continue to be so as the Vision’s goals are realized in future years.

In sum, the central question is why Saudi youth are deemed important and why the authorities need to increase youth engagement. The answer is that the often ‘unlocked’ potential of young nationals can be tapped into and utilized effectively, if provided with the appropriate direction, to advance national development. The greatest challenge is how to better include youth in the transformation of Saudi Arabia so that they feel empowered. This is crucial both to harness the great potential of Saudi youth and to promote the mindset necessary to transition successfully.

Certainly, there are challenges and sometimes obstacles to achieving this goal but given the Kingdom’s demographics these are not insurmountable. Indeed, challenges and even obstacles, should not only be interpreted as negative phenomena; many ambitious and entrepreneurial young Saudis are more than willing to rise to these challenges and overcome obstacles. It is precisely for this reason that Saudi youth must be understood as an opportunity and not a problem, because it is the input from these young nationals that will assist in realizing many of the Vision’s goals and initiatives.



البحوث العربية Arabic Papers

- أثر تطبيق الحوكمة الالكترونية في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية: دراسة حالة بنك البلاد (منار تبسير بطاينة)
The Impact Applying Electronic Governance in Enhancing Transparency and Disclosure in Islamic banks in Saudi Arabia: A Case Study of Al Bilad Bank (Manar T. Batayneh)
- أثر الاقتصاد الرقمي على النشاط الاقتصادي في الدول العربية (ديما ناجح المجالي وأحمد عبد القادر المجالي)
The Impact of the Digital Economy on Economic Activity
Dima N. Al-Majali Ahmad A. Al-Majali

البحوث الانجليزية English Papers

- Explore the Effect of Strategy Contents on Firm's Innovation Performance: Modeling Using PLS-SEM Approach Anas Hake, Emran Hakeem and Mohammed Hakeem
استكشاف تأثير محتويات الإستراتيجية على الأداء الابتكاري للشركة: باستخدام نموذج PLS-SEM (أنس حكيم وعمران حكيم ومحمد حكيم)
- Revisiting the interest rate, foreign exchange rate, and bank stock return nexus in Saudi Arabia: evidence from the wavelet approach Mohammad Alsharif Mohammad Sahabuddin and Mohammad Alsharif
إعادة النظر في العلاقة بين سعر الفائدة وسعر صرف العملات الأجنبية وعوائد أسهم البنوك في المملكة العربية السعودية: منهجية تحليل الموجات (محمد الشريف ومحمد سحاب الدين)
- Impact of Stock Market Dynamics on Saudi Arabia's Economic Landscape: A 2000-2022 Analysis Nagwa A. Abdelkawy
تأثير ديناميكيات سوق الأوراق المالية على المشهد الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: تحليل 2000-2022 (نجوى أمين أحمد عبد القوي)
- Testing the Triple Deficit Hypothesis:-The Case of The Jordanian Economy Issa F. Alhijazeen and Taleb A. Warrad
اختبار فرضية العجز الثلاثي: حالة الاقتصاد الأردني (عيسى فريد الحجازين وطالب عوض وراذ)

استعراض كتاب Book Review

بعنوان "في التقدم: مربكات ومسارات" تأليف الدكتور/ محمود محي الدين عرض الدكتور/ سيد عطية

مجلة الدراسات الاقتصادية: محتويات العدد الالكتروني للمجلد 16 عدد 1 (يونيو 2024)

**Journal of Economic Studies:
Contents of Vol. 16, Issue 1
(June 2024)**



أصدرت جمعية الاقتصاد السعودية المجلد 16 / (العدد 1 يونيو 2024م) من مجلتها «الدراسات الاقتصادية» وهي سلسلة دورية علمية محكمة تصدر نصف سنوياً منذ عام 1998م وتخضع جميع البحوث المقدمة للمجلة للتحكيم العلمي حسب الأصول المتعارف عليها. تضمن هذا العدد 6 أبحاث محكمة منها 2 بالعربية و4 بالإنجليزية مع تقديم عرض لكتاب عربي، وفيما يلي عناوينها:

جمعية الاقتصاد السعودية

قسم الاقتصاد - كلية إدارة الأعمال - جامعة الملك سعود

ص.ب. 71115 الرياض 11587 هاتف (4674141) فاكس (4674142)